حقوق الإنسان

دورية شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

نشرة شهرية تعنى بنشر ثقافة حقوق الإنسان - العدد (الثاني و الستون بعد المائة) ذي القعدة ١٤٤١ هـ الموافق يونيو ٢٠٢٠ م

فرع الجمعية بالجوف يشارك في اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة

فريق من فرع الجمعية بالقصيم ينفذ العديد من الفعاليات التوعوية التثقيفية

الأمم المتحدة تعلن أن سنة ٢٠٢٠ هي "سنة دولية للصحة النباتية"

فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية يشارك في فعاليات الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الطفل

منظمة اليونيسكو تدعو إلى تحمّل المسؤولية الجماعية لحماية الضعفاء لمواجهة كورونا

الأمم المتحدة تؤكد على ضرورة بذل المزيد من الجهود لحماية البيئة

حقوق الإنسان

دورية شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

المشرف العام

د . مفلح بن ربيعان القحطاني

التحرير والإخراج

مركز المعلومات بالجمعية

طبعت بدعم من مؤسسة البريد السعودي

البريد السعودي Saudi Post

9200 05700 | sp.com.sa

الآراء الواردة في النشرة لاتعبر عن رأي الجمعية
وإنما تعبر عن أراء أصحابها

موقع الجمعية : www.nshr.org.sa

04

فريق من فرع الجمعية بالقصيم ينفذ العديد من الفعاليات التوعوية التثقيفية

04

فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية يشارك في فعاليات اليوم العالمي للطفل

05

فرع الجمعية بالجوف يشارك في اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة

08

الأمم المتحدة تؤكد على ضرورة بذل المزيد من الجهود لحماية البيئة

عناوين الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

المقر الرئيسي: المملكة العربية السعودية – الرياض – هاتف : ٠١١٢١٠٢٢٢٣– فاكس: ٠١١٢١٠٢٢٠٢ –ص.ب ١٨٨١ الرياض ١١٣٢١

مكتب الجمعية بجدة – حي المحمدية – طريق المدينة النازل– هاتف : ٠١٢٦٢٢٢٢٦١– فاكس: ٠١٢٦٢٢٢١٩٦–٠١٢٦٩٤٣٠٩٥– ص.ب ١١٦٦٦٤ جدة ٢١٣٩١

فرع منطقة جازان : هاتف: ٠١٧٣٢٣٧٠٤١ – فاكس : ٠١٧٣١٧٣٣٤٤ –ص.ب ٤٧٦

فرع منطقة الجوف : سكاكا – حي العزيزية – هاتف: ٠١٤٦٢٥٨١٤٤ – فاكس: ٠١٤٦٢٥٨١٥٥ – ص.ب : ٢٧٦٦

فرع المنطقة الشرقية : هاتف :٠١٣٨٠٩٨٣٥٣ – فاكس: ٠١٣٨٠٩٨٣٥٤ –ص.ب ١٥٥٧٨ الدمام ٣١٤٥٤

فرع الجمعية بالعاصمة المقدسة : هاتف: ٠١٢٥٥٤٥٢١٣ – فاكس ٠١٢٥٥٤٥٢١٢

فرع الجمعية بالمدينة المنورة : هاتف: ٠١٤٨٦٦٤٥٤٤ – فاكس ٠١٤٨٦٦٤٥٤٩–ص.ب ٧٧٥ المدينة المنورة ٤١٤٢١

فرع منطقة عسير: هاتف: ٠١٧٢٢٦٩١٨٦ – فاكس : ٠١٧٢٣١٠٣٤٩– ص. ب ٤٢٩٢ أبها ٦١٤٩١

فرع القصيم: هاتف ٠١٦٣٨٥٥١٥٥ – فاكس ٠١٦٣٨٥٥٣٣٥

فريق من فرع الجمعية بالقصيم ينفذ العديد من الفعاليات من خلال زيارة شرطة البطين و يشارك في معرض الكتاب في مدينة عنيزة

انطلاقاً من أهداف و تخصصات الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان و المنصوص عليها في النظام الأساسي، وبعد الاطلاع على الأحكام الشرعية و الأنظمة و القرارات الداخلية و الاتفاقيات الدولية بشأن حقوق الإنسان، قام فريق من أعضاء فرع الجمعية بالقصيم مكون من الباحث القانوني الأستاذعبدالرحمن بن علي الفريح، و الباحث القانوني الأستاذ عبدالرحمن عبدالعزيز السنيدي، بالمشاركة في معرض القصيم للكتاب في محافظة عنيزة الذي أقيم مؤخراً و استمر لمدة أربعة أيام، جاءت مشاركة الفريق من خلال جناح توعوي تثقيفي، تم من خلاله توزيع العديد من مطبوعات و اصدارات الجمعية الحقوقية، و الإجابة على أسئلة و استفسارات الزوار، كما تم تقديم نبذة تعريفية عن الجمعية و أهدافها و رؤيتها ورسالتها و آلية تواصلها مع الجهات ذات العلاقة من أجل إيجاد الحلول اللازمة لهم.

الجدير بالذكر أن المعرض دشنه صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز أمير منطقة القصيم، في نسخته الثالثة وجاء تحت شعار «القصيم تقرأ»، امتد لمدة عشرة أيام، بمشاركة أكثر من ٢٥٠ دار نشر محلية ثقافية وعلمية، وعدداً من الجهات الحكومية والتعليمية والجامعية المعنية بالتأليف والنشر، وذلك بمركز الملك فهد الحضاري بمحافظة عنيزة.

وأشاد سمو الأمير فيصل بن مشعل بكل ما تم بذله في معرض القصيم للكتاب في نسخته الثالثة بمحافظة عنيزة، مقدماً شكره لمحافظ عنيزة واللجان المشتركة التي عملت على إنجاح المعرض، مثنياً على ما رآه من دور نشر وكتب ومكتبات رقمية وجهات حكومية وتعليمية وجامعية.

وفي سياق متصل واستمراراً لرسالة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في نشر الثقافة الحقوقية و زيارة العديد من الجهات ذات العلاقة قام مدير فرع الجمعية المكلف الأستاذمحمد عبدالرحمن الشريدة بزيارة إلى شرطة البطين و كان في اسقباله وكيل رقيب عيد فهد الرشيدي.

في بداية الزيارة تم تبادل الأحاديث حول المواضيع ذات العلاقة و تم تقديم نبذة تعريفية عن الجمعية و آلية تواصلها مع الجهات ذات العلاقة و من ثم تم توزيع العديد من اصدارات و مطبوعات الجمعية الحقوقية التوعوية التثقيفية.

اتفاقية حقوق الطفل هي ميثاق دولي يوضح الحقوق والواجبات الأساسية التي يجب توفيرها للأطفال حول العالم، وهذا يشمل الحقوق المدنية والتعليمية والاجتماعية والصحية وغيرها من الحقوق الأساسية، تشرف على تنفيذ ومتابعة هذه الحقوق ونتائجها لجان مختصة في الأمم المتحدة لمراقبة وضع الأطفال في الدول الأعضاء في الاتفاقية.

فعلى الصعيد الداخلي فإن سياسات المملكة العربية السعودية شملت حقوق الطفل بما يضمن له الرعاية التعليمية والصحية والاجتماعية وغيرها، جميعها محددة بجداول زمنية لمراقبة النتائج والنهوض بها، على سبيل المثال فإن نظام الحماية من العنف والإيذاء في المملكة يهتم بمتابعة قضايا كحالات العنف الجسدي والإهمال الأسري الذي يتعرض له الأطفال، ويشمل التدخل جميع أفراد الأسرة التي تعرض فيها الطفل للضرر، وتتخذ الجهات المعنية جميع الإجراءات الواجب اتخاذها ومتابعتها بما يحقق أفضل سبل الرعاية للطفل واستقراره، إضافة لهذا، فإن جزءاً كبيراً من دور المؤسسات يتمثل في التثقيف ونشر الوعي نحو المشاكل التي قد يتعرض لها الأطفال وسبل الحد منه.

فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية يشارك في فعاليات الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الطفل

شارك فريق من فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية بالعديد من الفعاليات التي أقامتها العديد من الجهات حيث جاءت المشاركة من خلال ركن توعوي تعريفي احتوى على العديد من الاصدارات الحقوقية والتوعوية بالإضافة إلى الإجابة عن استفسارات الزوار للركن، و من ضمن تلك الفعاليات:

١- تزويد العديد من المراكز و الجهات بمطبوعات الجمعية و منها:

- مركز شمل التابع لوزارة العدل بمجموعة من الاصدارات.
- الروضة الأولى الحادية عشر بالدمام.
- مركز غصون المستقبل للرعاية النهارية لذوي الاحتياجات الخاصة بالخبر.
- رياض الأطفال و الابتدائية في مدارس رواد الخليج الأهلية بالدمام.
- مجمع العثيم في مركز حي غرناطة بالدمام.

الجدير بالذكر أنه تم تأسيس اليوم العالمي للطفل في عام ١٩٥٤، ويحتفل به في ٢٠ نوفمبر من كل عام لتعزيز الترابط الدولي، والتوعية بين الأطفال في جميع أنحاء العالم، وتحسين رفاه الأطفال.

ويمكن اليوم العالمي للطفل الأمهات والآباء والمعلمين والممرضين والأطباء والقادة الحكوميين وناشطي المجتمع المدني، وشيوخ الدين والمجتمعات المحلية، وأصحاب الشركات، والإعلاميين، وكذلك الشباب والأطفال أنفسهم أن يلعبوا دوراً هاماً في جعل يوم الطفل العالمي ذا صلة بمجتمعاتهم، والمجتمعات والأمم.

ويتيح اليوم العالمي للطفل لكل واحد منا نقطة دخول ملهمة للدفاع عن حقوق الطفل وتعزيزها والاحتفال بها، وترجمتها إلى حوارات وإجراءات ستبني عالماً أفضل للأطفال.

مساهمة اليوم العالمي للطفل في تغيير حياة الأطفال:

- انخفاض معدل وفيات الأطفال تحت سن الخامسة بشكل كبير وملحوظ في كثير من البلدان خاصةً بعض بلدان قارة إفريقيا، وبلدان الشرق الأوسط، مثل: النيجر، والصومال، وأنغولا.
- انخفاض مستوى سوء التغذية في بعض البلدان، مثل: أفغانستان، واليمن، وبروناي، والصومال، والكونغو، وكوريا.
- انخفاض مستوى الفقر في العالم، كون الطفل هو المتضرر الأول منه، حيث يموت طفل واحد كلّ ثلاث ثوانٍ حول العالم، أيّ حوالي ٣٠,٠٠٠ طفل كلّ يوم بسبب الفقر ممّا يجعل من القضاء عليه أولويةً لدى جميع دول العالم.

فرع الجمعية بالجوف يشارك اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة

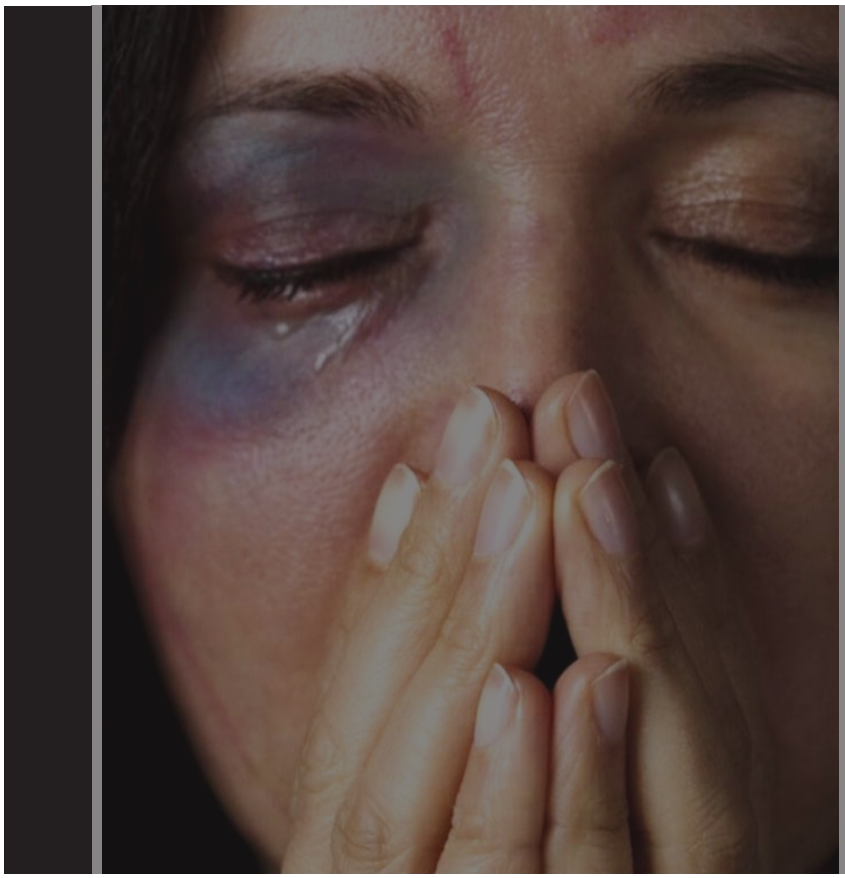

هل تعلموا؟

- أن العنف ضد المرأة والفتاة هو اليوم واحد من أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشارًا واستمراراً وأشدها بشاعة.

-أن ثلث نساء العالم تعرضن لشكل من أشكال العنف.

- أن النساء والفتياة يتعرضن — بصورة غير متناسبة — للعنف، بما في ذلك القتل، والاتجار بالبشر وغيره من الممارسات الضارة.

شارك فريق من فرع الجمعية بالجوف في فعاليات اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة، و ذلك من خلال مخاطبته للعديد من الادارات و الجهات الحكومية و الجهات ذات العلاقة، و تزويدهم بمجموعة من اصدارات و مطبوعات الجمعية الحقوقية، كما تم وضع عدداً من اللافتات و اللوحات الارشادية في الطرق الرسمية للمدينة و ذلك من أجل نشر ثقافة حقوق المرأة و التوعية بها لكافة أفراد المجتمع.

اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة:

الجدير بالذكر أنه قد وقع وقع اختيار النشطاء على هذا التاريخ في ٢٥ تشرين الأول/نوفمبر كيوم لمناهضة العنف ضد المرأة منذ عام ١٩٨١. وجاء الاختيار على إثر الاغتيال الوحشي عام ١٩٦٠ للأخوات ميرابال الثلاثة وهن ناشطات سياسيات من جمهورية الدومينيكان، وذلك بناء على أوامر من الحاكم الدومينيكي رافاييل ترخيو (١٩٣٠-١٩٦١).

في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، اتخذت الجمعية العامة قرارها ١٠٤/٤٨ والذي اعتمدت فيه الإعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة. وفي هذا السياق، حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر في عام ١٩٩٩ اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، ودعت الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية لتنظيم فعاليات ذلك اليوم المخصص للتعريف بهذه المشكلة.مما يمهد الطريق نحو القضاء على العنف ضد النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم.

مبادرة تسليط الضوء من أجل القضاء على العنف ضد النساء والفتيات:

شرع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في مبادرة عالمية جديدة متعددة السنوات تركز على القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، ويطلق عليها اسم مبادرة تسليط الضوء.

وسميت المبادرة بهذا الاسم لأنها تركز الاهتمام على هذه المسألة، وتدفع بها إلى دائرة الضوء وتضعها في طليعة الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وتقدم المبادرة استثماراً أولياً في حدود ٥٠٠ مليون يورو سيكون الاتحاد الأوربي المساهم الرئيسي فيه، وسوف توجه الدعوة إلى المانحين والشركاء الآخرين للانضمام إلى المبادرة لتوسيع نطاقها وفرص الاستفادة منها. وسوف تتمثل آلية التنفيذ في صندوق استئماني متعدد أصحاب المصلحة يديره مكتب الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء بدعم من الوكالات الرئيسية المتمثلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وتحت إشراف المكتب التنفيذي للأمين العام.

ويعد العنف ضد المرأة انتهاكاً لحقوقها الإنسانية وعقبة كبيرة في طريق تطورها بمختلف مجالات الحياة، كما يؤثّر سلباً على صحتها وطموحها في التعليم والعمل وقدرتها على المشاركة بفاعلية في المجتمع.

وتقول الأمم المتحدة إنّ العنف ضد النساء والفتيات هو أحد أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشاراً واستمراراً وتدميراً في عالم اليوم، غير أنّ معظمه لا يزال غير مبلغ عنه لانعدام العقاب والصمت والإحساس بالفضيحة ووصمة العار المحيطة به.

وتتعدد أشكال العنف ضد المرأة ما بين جسدية ونفسية وجنسية، ومنها الضرب والإساءة النفسية والاغتصاب والقتل والأفعال الجنسية القسرية والتحرش والاعتداء على الأطفال والزواج القسري والملاحقة والمضايقة الإلكترونية.

ويُعرِّف إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة، الصادر في عام ١٩٩٣، العنف ضد المرأة بأنّه «أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عنه أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة».

الأمم المتحدة تؤكد أن اليوم العالمي للبيئة فرصة لزيادة الوعي للمجتمعات وصانعي القرار بأهمية حماية البيئة و الحفاظ على سلامة الطبيعة

يوم البيئة العالمي:

كان عام ١٩٧٢ بمثابة نقطة تحول في تطوير السياسات البيئية الدولية، حيث عقد في هذا العام تحت رعاية الأمم المتحدة، المؤتمر الرئيسي الأول حول القضايا البيئية، في الفترة من ٥ إلى ١٦ حزيران/يونيو في ستوكهولم (السويد)، وكان الهدف من المؤتمر، المعروف بمؤتمر البيئة البشرية، أو مؤتمر ستوكهولم، صياغة رؤية أساسية مشتركة حول كيفية مواجهة تحدي الحفاظ على البيئة البشرية وتعزيزها.

وفي ١٥ كانون الأول/ ديسمبر من نفس العام، اعتمدت الجمعية العامة قرارها رقم (٢٩٩٤/A/RES (XXVII))، بوصف يوم ٥ حزيران/ يونيو باليوم العالمي للبيئة وتحث الحكومات والمنظمات في منظومة الأمم المتحدة على الاضطلاع بهذا اليوم كل عام، بالقيام بنشاطات على مستوى العالمي، وتؤكد على حرصها على الحفاظ على البيئة وتعزيزها، بهدف زيادة الوعي البيئي ومتابعة القرار الذي تم الإعراب عنه في المؤتمر. ويتزامن هذا التاريخ مع تاريخ اليوم الأول للمؤتمر.

وفي ١٥ كانون الأول/ ديسمبر، اعتمدت الجمعية العامة كذلك قراراً آخر (٣٠٠٠/A/RES (XXVII))، أدى إلى إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، وهي الوكالة المعنية بالقضايا البيئية.

منذ الاحتفال الأول في عام ١٩٧٤، ساعد اليوم العالمي للبيئة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على زيادة الوعي وتوليد زخم سياسي حول المخاوف المتنامية مثل استنفاد طبقة الأوزون والمواد الكيميائية السامة والتصحر والاحترار العالمي، و تطور اليوم ليصبح منصة عالمية لاتخاذ إجراءات بشأن القضايا البيئية العاجلة، شارك الملايين من الناس على مر السنين، مما ساعد على إحداث تغيير في عادات الاستهلاك لدينا، وكذلك في السياسة البيئية الوطنية والدولية.

موضوع عام ٢٠٢٠:

في عام ٢٠٢٠، تم تسليط الضوء على موضوع التنوع البيولوجي - وهي أحد المواضيع التي تثير القلق والتي تتسم بأنها من المواضيع الملحة والوجودية على حد سواء، وتظهر الأحداث الأخيرة، بدءاً من حرائق الغابات في البرازيل والولايات المتحدة وأستراليا وصولا إلى غزو الجراد عبر شرق إفريقيا – والآن وباء مرض عالمي – الترابط بين البشر وشبكات الحياة التي توجد فيها، إن الطبيعة ترسل لنا رسالة.

رسالة الأمين العام بمناسبة اليوم العالمي للبيئة:

رسالة الطبيعة إلينا رسالة واضحة.
إننا نلحق الأذى بعالم الطبيعة - وسندفع نحن ثمنَ ذلك.
فمعدلات بتدهور الموائل وفقدان التنوع البيولوجي تتسارع.
واضطراب المناخ آخذٌ في التفاقم.
والحرائق والفيضانات وحالات الجفاف والعواصف العاتية زادت وتيرتها واشتد ما تخلّفه من ضرر.
والمحيطات تزداد سخونتها وحموضتها، فتدمر النظُم الإيكولوجية للشِعاب المرجانية.
وقد ظهر الآنَ فيروس جديد من

في اليوم العالمي للبيئة.. الأمم المتحدة تطلق مبادرة مناخية جديدة:

أطلقت أمانة الأمم المتحدة لتغير المناخ مبادرة جديدة لمكافحة تغير المناخ، بالتزامن مع اليوم العالمي للبيئة.

وتحت شعار «سباق إلى الصفر»، فإن الحملة تهدف لوقف انبعاثات الغازات الدفيئة الضارة بالمناخ مثل ثاني أكسيد الكربون بحلول عام ٢٠٥٠ «على أقصى تقدير».

ووفقًا للأمم المتحدة، فإن ما يقرب من الف شركة و ٤٥٨ مدينة و٢٤ ولاية ومنطقة و ٥٠٠ جامعة و ٣٦ مستثمرًا رئيسيًا قد التزموا بالفعل بخفض الانبعاثات إلى الصفر بحلول عام ٢٠٥٠.

كما أعربت أكثر من ١٢٠ دولة عن التزامها بأن تصبح محايدة مناخياً بحلول عام ٢٠٥٠.

وكان رئيس مؤتمر المناخ العالمي المقبل، وزير الطاقة البريطاني ألوك شارما، قد ذكر في وقت سابق إنه يجب إعادة بناء اقتصادات العالم بشكل أكثر استدامة ونظافة بعد جائحة فيروس كورونا.

فيروسات كورونا أخذ يتفشى بين البشر، فدمر صحتهم وقوّض سبل عيشهم.

ولكي نعتني بالبشرية، لا بد ثم لا بد من العناية بالطبيعة.

إننا بحاجة إلى أن يغيّر مجتمعنا العالمي كله مساره.

فلنعِد التفكير فيما نبتاعه ونستخدمه.

ولنكتسب عادات تراعي مبدأ الاستدامة ونعتمد أساليب للزراعة ونماذج للعمل التجاري تمتثل له.

ولنحمِ ما تبقى من المواقع الطبيعية والأحيَاء البرية.

ولنلتزِم بتأمين مستقبل أخضر يثمّن القدرة على الصمود.

ولنعمد، في عملنا على إعادة البناء بشكل أفضل، إلى وضع الطبيعة حيث يجب أن تكون - في صميم عملية صنع القرار.

ففي هذا اليوم العالمي للبيئة، حان وقت الطبيعة.

الإيسيسكو تدعو في اليوم العالمي للبيئة إلى العمل المشترك للحفاظ على التنوع البيولوجي:

دعت منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو - إلى العمل المشترك للحفاظ على التنوع البيولوجي، وتبني مقترح العمل البيئي المشترك القائم على الدروس المستفادة من أزمة فيروس كورونا المستجد، وخاصة تلك المرتبطة بالحفاظ على التنوع البيئي وتوازنه في مختلف النظم البيئية، في الغابات والبحار والأنظمة الزراعية والسياحة البيئية والبيئة الحضرية.

وأكدت المنظمة، في بيان أصدرته بمناسبة احتفال العالم باليوم العالمي للبيئة، دعمها لبرامج العمل البيئي التي تعدها وتنفذها الدول والحكومات والمنظمات المهتمة بالبيئة وأصحاب المشاريع والعلماء، إيماناً منها بأن الجنس البشري معرض للانقراض ما لم تنتظم هذه الجهات كلها في تعاون وثيق بينها للحفاظ على الطبيعة.

وأوضحت المنظمة أن مؤشرات إيجابية أظهرت تحسنا في جودة الهواء، وتوسع الحياة البرية في ضواحي المدن والمحميات الطبيعية للحيوانات، متسائلة عن مدى دفاع هذا الوضع للمجتمع الدولي عن إعادة تقييم مفاهيم التنمية المستدامة وأهدافها وكذا أهميتها بالنسبة للطبيعة.

وأشارت المنظمة إلى أن التنوع البيولوجي هو صمام الأمان لبيئة صحية وتنموية يجب أن يحظى بالمكانة التي يستحقها ضمن برامج العمل البيئي المشتركة، مبرزة أن حياة الجنس البشري رهينة بنظم بيئية مستقرة وصحية، ويتعين اتخاذ إجراءات عاجلة لوضع العالم على الطريق الصحيح لبلوغ مستقبل أكثر استدامة.

وشددت المنظمة على أنه يجب إيلاء مزيد من الاهتمام للحلول المستندة إلى الطبيعة في الحوكمة البيئية، والعمل المناخي، وأثناء تطوير السياسات، إضافة إلى وجوب استباق التداعيات البيئية والتنموية لاستنزاف الموارد الطبيعية بغية تجنب التسبب في أزمات للأجيال القادمة، معبرة عن أملها في تضافر جهود الشعوب والعمل المشترك داخل العالم الإسلامي وخارجه، والطموح إلى إطلاق مبادرات ذات مغزى لحماية البيئة والحفاظ عليها والمساهمة بشكل مستمر في حماية الأرض التي هي بيتنا جميعاً.

أهمية الصحة النباتية في استدامة الزراعة وتأمين الغذاء والمساهمة في مكافحة الجوع والحد من الفقر

والأمم المتحدة تعلن سنة ٢٠٢٠ «سنة دولية للصحة النباتية»

إضاءة:

يعد تقييم القدرات في مجال الصحة النباتية بمثابة عملية تجمع كل أصحاب المصلحة الوطنيين المعنيين بهدف مساعدة البلدان على تحديد مواطن القوة والضعف في نظم الصحة النباتية الخاصة بها، ونظراً لأن الزراعة تمثل ما يقرب من ٨ في المائة من إجمالي الناتج المحلي لنيكاراغوا، وافق معهد الحماية والصحة الزراعية في نيكاراغوا (IPSA)، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، على إجراء عملية تقييم للقدرات في مجال الصحة النباتية.

وسيكون أحد النواتج الرئيسية لهذا التقييم هو مراجعة تشريعات الصحة النباتية في نيكاراغوا، كما سيكون هناك ناتج آخر يتمثل في وضع استراتيجية وطنية لتطوير قدرات الصحة النباتية، مع تقديم تفاصيل دقيقة للغاية عن الأنشطة التي يتعين القيام بها لتحسين الاتفاقية الدولية.

أعلنت الأمم المتحدة إطلاق عام «السنة الدولية للصحة النباتية» على عام (٢٠٢٠) حيث يعد هذا العام فرصة لزيادة الوعي العالمي حول الكيفية التي يمكن بها حماية صحة النبات لتعزيز المساعدة بها في القضاء على الجوع، والحد من الفقر، وحماية البيئة، وتعزيز التنمية الاقتصادية.

وتعرف صحة النبات بأنها النظام الذي يستخدم مجموعة من التدابير للسيطرة على الآفات والأعشاب الضارة والكائنات المسببة للأمراض ومنع انتشارها في مناطق جديدة خاصة من خلال التفاعل البشري مثل التجارة الدولية.

ودعا أنطونيو جوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة- في رسالة له، بمناسبة إطلاق هذه السنة الدولية- إلى العمل من أجل الناس وكوكب الأرض، موضحاً أن هذا العام سيكون من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتكريس الموارد اللازمة ورفع مستوى الالتزام بصحة النبات.

ومن جانبها، أعلنت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) أن إطلاق سنة الأمم المتحدة الدولية للصحة النباتية ٢٠٢٠ يهدف إلى رفع مستوى الوعي العالمي حول أهمية حماية صحة النبات للمساعدة في القضاء على الجوع والحد من الفقر وحماية البيئة وتعزيز التنمية الاقتصادية.

وكانت (الفاو) قد اعتمدت في دورتها الـ ٧٣ في ديسمبر ٢٠١٨ اعتبار عام ٢٠٢٠ للاحتفال بالسنة الدولية لصحة النبات، واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٢٥٢/٧٣ باعتبار عام ٢٠٢٠ سنة دولية لصحة النبات.

وقال شو دونيو المدير العام للفاو، «إن النباتات تعد الأساس الجوهري للحياة على الأرض والدعامة الوحيدة الأكثر أهمية في تغذية الإنسان، وبالتالي يجب ألا نغفل أهمية صحة النبات، وأن تغير المناخ والأنشطة البشرية يغير النظم الإيكولوجية، ويقلل من التنوع البيولوجي ويهيئ الظروف التي تتيح للآفات العيش والنمو.. مضيفا: «كما هو الحال مع صحة الإنسان أو الحيوان، فإن وقاية النبات أفضل من العلاج».

وتقدر منظمة الأغذية والزراعة أن ما يصل إلى ٤٠٪ من المحاصيل الغذائية تضيع بسبب الآفات والأمراض النباتية سنوياً، وهذا يترك ملايين الناس بدون طعام كاف ويضر الزراعة بشكل خطير، المصدر الرئيسي للدخل للمجتمعات الريفية الفقيرة، علاوة على ذلك مع توسع التجارة والسفر الدوليين بشكل كبير زاد خطر انتشار الآفات والأمراض النباتية إلى مناطق جديدة.

كما تقدر منظمة الأغذية والزراعة أن الإنتاج الزراعي يجب أن يرتفع بنحو ٦٠٪ بحلول عام ٢٠٥٠ من أجل إطعام عدد أكبر وأكثر ثراءً بشكل عام من السكان.

العمل من أجل القضاء على الجوع

وتركز السنة الدولية للصحة النباتية #IYPH في المقام الأول على منع انتشار الآفات والأمراض النباتية، كما هو الحال مع صحة الإنسان، فإن الوقاية من الأمراض أكثر فاعلية من حيث التكلفة من إدارة حالة طوارئ صحية كاملة.

وتقود (الفاو) والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات الآن الجهود العالمية لحماية النبات، والعمل على تنسيق الجهود العالمية لإدارة الآفة والحد من انتشارها من خلال تطوير وتعزيز تقنيات مبتكرة للرصد والإنذار المبكر، وتزويد الحكومات والمزارعين بأفضل الأدوات والمعارف لمحاربة هذه الآفة.

الجدير ذكره أنه بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً باعتبار السنة الحالية ٢٠٢٠ «السنة الدولية للصحة النباتية». وقد جاء في وثيقة القرار الصادر في العشرين من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ أن النباتات السليمة تشكل الأساس الذي تقوم عليه كافة أشكال الحياة على وجه الأرض، ووظائف النظام الأيكولوجي، والأمن الغذائي. وعليه، فإنّ الصحة النباتية هي مفتاح التنمية الزراعية المستدامة من أجل إطعام العدد المتزايد من سكان العالم بحلول عام ٢٠٥٠.

وأن الحفاظ على الصحة النباتية يحمي البيئة والغابات والتنوع البيولوجي من الآفات النباتية، ويعالج آثار تغير المناخ، ويدعم الجهود المبذولة للقضاء على الجوع وسوء التغذية والفقر، ويدفع قدماً بالتنمية الاقتصادية، وتؤكد الحاجة الملحة إلى إذكاء الوعي وتعزيز وتيسير الإجراءات سعياً إلى إدارة شؤون الصحة النباتية من أجل الإسهام في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

وإذ تعرب المنظمة الدولية عن ثقتها بأن الاحتفال بسنة دولية سيهيئ منبراً للترويج للأنشطة الرامية إلى صون الموارد النباتية العالمية والحفاظ عليها، وسيشجع على اتخاذ الإجراءات الهادفة إلى ذلك، وسيذكي الوعي بأهمية الصحة النباتية في مواجهة القضايا ذات الاهتمام العالمي، بما في ذلك الجوع والفقر والتهديدات التي تحدق بالبيئة، فقد تقرر أن تكون سنة ٢٠٢٠ هي السنة الدولية للصحة النباتية، وتدعو المنظمة الدولية جميع الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والأفراد وسائر الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة، إلى الاحتفال بهذه السنة الدولية، حسب الاقتضاء، من خلال أنشطة تهدف إلى زيادة الوعي بأهمية الصحة النباتية والآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للصحة النباتية في الأمن الغذائي ووظائف النظم الايكولوجية، وإلى تبادل الممارسات الفضلى في هذا الصدد.

وبناء على ذلك، فقد قررت منظمة المجتمع العلمي العربي المساهمة في فعاليات هذه السنة بعدد من الأنشطة تبدأها بدعوة المختصين في الزراعة والمهتمين بالصحة النباتية للمشاركة في كتابة مقالات علمية لنشرها عبر موقع المنظمة، وتجميع المهم منها في ملف «إضاءات» في نهاية السنة بإذن الله.

كما تدعو الباحثين والباحثات لتقديم بحوث علمية لنشرها في مجلة المنظمة المحكّمة «المجلة العربية للبحث العلمي».

من الموضوعات التي ستغطى في المقالات والبحوث والمؤتمر، ما يلي:

- الآفات والأمراض التي تصيب النباتات في الوطن العربي: النخيل، الزيتون، الحمضيات، الخضروات، الفواكه، الحبوب، القطن، ....
- المكافحة المتكاملة للآفات.
- صحة البذور.
- صحة التربة وأثرها على صحة النبات.
- التلوث وأثره على صحة النبات: تلوث المياه، تلوث التربة، تلوث الهواء،...
- آثار التغير المناخي على صحة النبات والتصدي لها.
- الأساليب الوقائية لحماية النبات.
- الأساليب المتوارثة لصحة النبات (الإرث الحضاري في الزراعة المحلية).
- قصص نجاح حول مكافحة الآفات الزراعية.

ما هي أهمية الصحة النباتية؟

تعتبر النباتات مصدر الهواء الذي نتنفسه ومصدر معظم الأغذية التي نتناولها، ويعد الحفاظ على صحة النباتات أمر بالغ الأهمية لضمان الزراعة المستدامة ونظم الأغذية وحماية البيئة والنظم الإيكولوجية. وبالتالي، فإن النباتات وبالرغم من ذلك، نحن لا نولي في كثير من الأحيان اهتمامًابالحفاظ على صحة النباتات،ويمكن أن يكون لذلك نتائج مدمرة، فعلى سبيل المثال، تقدر منظمة الأغذية والزراعة أنه يتم فقدان ما يصل إلى ٤٠ في المائة من المحاصيل الغذائية بسبب الآفات والأمراض النباتية سنوياً، وهذا يترك ملايين الأشخاص دون غذاء كا ف ويضر بالزراعة - المصدر الرئيسي للدخل للمجتمعات الريفية.

تتعرض الصحة النباتية للتهديد بشكل متزايد، فقد أدى تغير المناخ والأنشطة البشرية إلى تغير النظم الإيكولوجية، حيث قلل من التنوع البيولوجي وخلق مجالات جديدة يمكن أن تزدهر فيها الآفات، وفي الوقت نفسه، تضاعف حجم السفر والتجارة الدولية ثلاثة أضعاف في العقد الماضي، ويمكن للسفر والتجارة نشر الآفات والأمراض بسرعة في جميع أنحاء العالم.

في الواقع، تعد صناعة البذور نشاطاً عالمياً وديناميكياً، حيث تجري عمليات التربية والإنتاج والتجارة في العديد من البلدان وعبر الحدود الدولية بشكل يومي. وتساهم شركات البذور في الصحة النباتية من خلال توافر البذور الصحية التي يتم اختبارها بشكل روتيني لمنع أو السيطرة على الآفات النباتية التي قد تؤثر على جودة البذور، ومن خلال حركة البذور وإدخالها في مناطق جديدة، وتقوم المبادرة الدولية لصحة بذور محاصيل الخضروات، وهي منصة لصناعة البذور تشكلت في عام ١٩٩٣ تحت رعاية الاتحاد الدولي للبذور، بتطوير طرق مرجعية لمحاصيل الخضروات تهدف إلى إجراء تقييم متسق لصحة البذور. فعلى سبيل المثال، تُستخدم طرقها الخاصة بالتقرح البكتيري والفيروسات في الطماطم في جميع أنحاء العالم، كما تلعب صناعة البذور دورًا مُهمًا في جمع المعارف وتبادلها، وأطلقت مبادرة القائمة المنظمة للحشرات في عام ٢٠٠٧ وأسفرت عن قاعدة بيانات ديناميكية تستند إلى معلومات علمية سليمة تعمل كمصدر للصناعة والهيئات التنظيمية عند تقييم مخاطر البذور كوسيلة لحركة الآفات.

© صفحة تهتم بنشر أهم أخبار الجوع في العالم و جهود المنظمات و المختصين و المهتمين بحقوق الإنسان للقضاء عليه من أجل العمل على تحسين حقوق الإنسان في العالم

منظمة اليونيسكو تدعو إلى تحمّل المسؤولية الجماعية لحماية الضعفاء في خضم المعركة العالمية على كوفيد-١٩

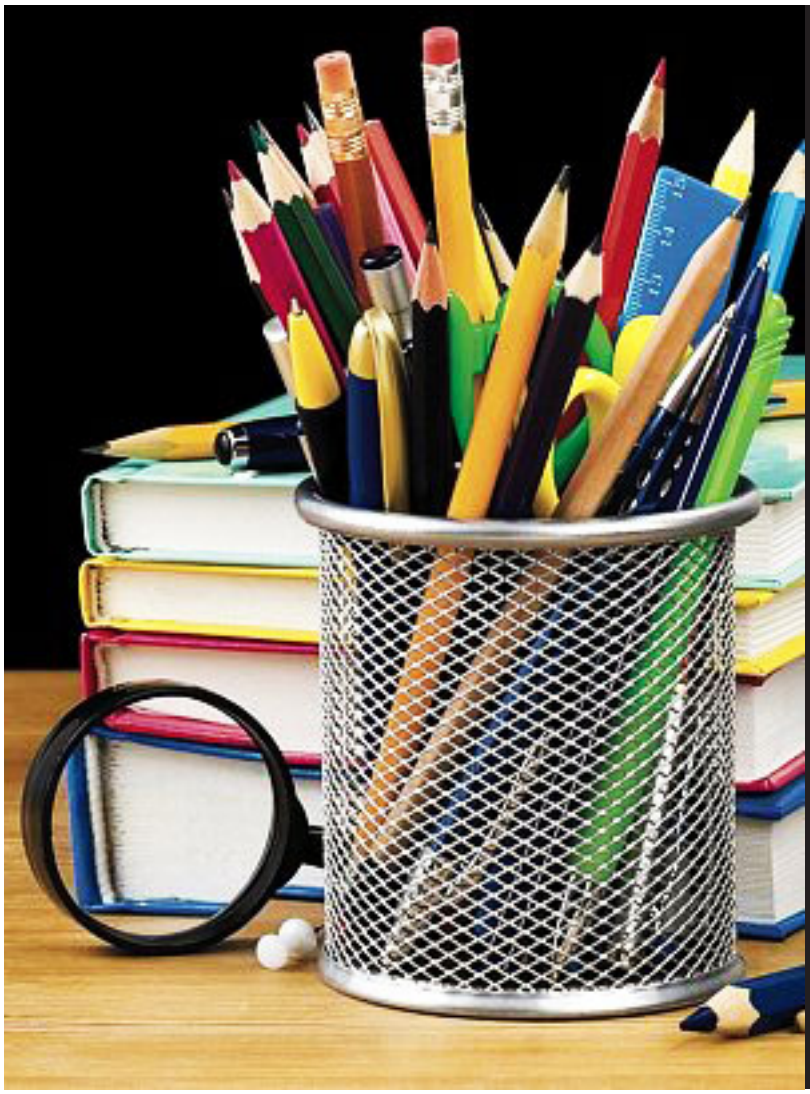

أصدرت لجنة اليونسكو الدولية لأخلاقيات البيولوجيا واللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية بياناً مشتركاً لتوجيه واضعي السياسات وإطلاع عامة الشعب على الاعتبارات الأخلاقية الأساسية الواجب مراعاتها في خضم المعركة التي يخوض العالم غمارها ضد جائحة كوفيد-١٩.

يسترعي البيان الصادر بعنوان «كوفيد-١٩: الاعتبارات الأخلاقية من منظورٍ عالمي»، الانتباه إلى مجموعة من القضايا الهامة الواجب مراعاتها في هذه الفترة لا سيما وأنّ السلطات الصحية العامة منهمكةٌ في محاربة هذه الجائحة. ويُشير كذلك إلى أنّ الجائحة قد تتسبب في تفاقم التوتر النفسي لدى الأشخاص والمجموعات الضعيفة والمهمّشة في العالم، وقد يكون تأثيرها أشد وقعاً في البلدان النامية.

ويسلّط البيان الضوء على المحنة التي يمرّ بها الأفراد الذين وقعوا في براثن الفقر، والخطاب التمييزي، والعنف، وأولئك الذين يعانون من أمراض سابقة، وفقدوا استقلاليتهم وعملهم، ويتطرق أيضاً إلى قضايا الجنسين، والعمر، والإعاقة، والعنصرية، والسجن، والهجرة، والصعوبات التي يواجهها اللاجئون وعديمو الجنسية.

وبالإضافة إلى ذلك، يُقرّ البيان بوجه خاص بالمحنة الشديدة التي يمر بها أولئك الذين يفتقرون إلى الموارد الأساسية كالماء والصابون للحفاظ على النظافة الصحية الأساسية، ويلفت الانتباه إلى صعوبة التباعد الاجتماعي في الظروف المكتظة السائدة في الأحياء الفقيرة ومخيمات اللاجئين على سبيل المثال، كما يلفت التقرير الانتباه إلى تفاقم خطر العنف الأُسري خلال فترة الحجر الصحي والعزلة.

يجسّد البيان قناعة اليونسكو بأن المعركة ضد كوفيد-١٩ تتطلب اعترافاً جماعياً بتنامي أوجه الضعف المُستجدّة وبالتالي الحرص على أن تشمل الاستجابات المتعلقة بالسياسات الصحية والاجتماعية الجميع دون استثناء.

تَبرز خلال فترات تفشي الأوبئة أهميةُ التعاضد بين الدول من أجل توفير المعدات الوقائية، وصياغة سياسات الصحة العامة وتعزيز البحث العلمي بأعلى المعايير. وقد دعت لجنة اليونسكو الدولية لأخلاقيات البيولوجيا واللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية، في بيانهما المشترك، إلى العمل من أجل احتواء تدهور الأوضاع لدى الفئات المهمّشة وإلى وضع استراتيجيات لمعالجة هذه الظروف، كما يناشد الخبراءُ الحكومات والمجتمع الدولي إلى تعزيز التعاون الدولي وروح التضامن فيما بينهم من أجل اتخاذ إجراءات عاجلة، مؤكدين في هذا السياق أن مسؤولية مساعدة البلدان الفقيرة تقع على عاتق البلدان الثرية، ويجب أن ترتكز القرارات السياسية، في مثل هذه الحالات الطارئة، على العلم وأن تسترشد بالأخلاقيات. ويجب مكافحة الخطاب التمييزي وممارسات الوصم لضمان اتخاذ تدابير فعالة للصحة العامة، ويجب أن يتجاوز البحث العلمي والتدابير الصحية الانقسامات السياسية والجغرافية والثقافية ويترفع عنها.

الملعب القومي في العاصمة الصينية بيجين يضاء برسالة «ممنوع التدخين»، سياسات حظر التدخين العامة، وإضافة الرسومات والصور المحذرة على علب التبغ وعبواته من الوسائل الفعالة لمكافحة تعاطي واستخدام التبغ.

© WHO China Office

منظمة الصحة العالمية تؤكد ضرورة تكثيف الخدمات الحكومية المدعومة للمساعدة في الإقلاع عن التبغ

قال تقرير أممي جديد إن العديد من الحكومات حققت تقدماً كبيراً في مكافحة التبغ، عبر تبنيها لتدابير فعالة مثل سياسات حظر التدخين العامة، وإضافة الرسومات والصور المحذرة على علب التبغ وعبواته، وغيرها، ومع ذلك، يشدد التقرير على أن بلاداً عديدة لا تقوم بما يكفي لتنفيذ «سياسات من شأنها أن تنقذ الأرواح» بالفعل، مثل تقديم أشكال المساعدة لمستخدمي التبغ، للإقلاع عنه.

التقرير العالمي السابع عن مكافحة آفة التبغ العالمية يحلل جهود الدول في تنفيذها «لأكثر التدابير فعالية»، تلك التي قدمتها «اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ»، والتي ثبت بالفعل أنها تقلل من الطلب على التبغ.

الكثير من هذه التدابير، مثل تدخلات السياسات الرامية إلى دحر وباء التبغ، المسماة بـ(MPOWER)، أثبتت فعاليتها في إنقاذ أرواح الناس، وتقليل تكلفة نفقات الرعاية الصحية، وقد تم إطلاقها في عام ٢٠٠٧ لتقوي من الإجراءات الحكومية لست استراتيجيات لمكافحة التبغ من اتفاقية المنظمة وهي:

- سياسات استخدام التبغ والوقاية منه؛
- حماية الناس من دخان التبغ؛
- عرض فرصة المساعدة على الإقلاع عن التدخين للمدخنين؛
- تحذير الناس من مخاطر التبغ؛
- فرض حظر على إعلانات التبغ والترويج له ورعايته؛
- وأخيراً زيادة الضرائب على التبغ؛

وينصب تركيز التقرير الأخير على التقدم الذي أحرزته البلدان لمساعدة مستخدمي التبغ على الإقلاع عن التدخين، ويتم اليوم إطلاق التقرير من دولة البرازيل، كونها أصبحت الآن ثاني دولة، بعد تركيا، تقوم بتنفيذ كامل لتدابير (MPOWER) بأعلى نسبة من مستوى الإنجاز.

وقد ذكر المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، الدكتور تيدروس غبريسوس أن على الحكومات أن تقوم بتنفيذ «خدمات الإقلاع عن التبغ» كجزء من جهودها لضمان التغطية الصحية الشاملة لمواطنيها، وأضاف الدكتور تيدروس أن «الإقلاع عن التدخين هو أحد أفضل الأشياء التي يمكن أن يقوم بها الشخص من أجل صحته»، وأن حزمة (MPOWER) تعطي الحكومات الأدوات العملية لمساعدة الناس على التخلص من هذه العادة، «مما يمكنهم من العيش حياة أطول وأكثر صحة»، حسب تعبيره.

ويوضح التقرير أنه مع التقدم المحرز الآن أصبح ٢,٤ مليار شخص يعيشون في بلدان تقدم خدمات شاملة للإقلاع عن التبغ (زيادة تصل إلى ٢ مليار شخص مقارنة بعام ٢٠٠٧).

لكن خدمات الإقلاع عن التدخين ذات المستوى الأفضل متوفرة في ٢٣ دولة فقط، مما يجعل من هذه الخدمات «أقل تنفيذاً» من حيث عدد البلدان التي تقدم تغطية الرعاية الصحية الكاملة.

وتشمل خدمات الإقلاع عن التدخين توفير أرقام الهواتف المجانية لتلقي المساعدة على المستوى الوطني، وخدمات «الإقلاع عن التدخين» للوصول عبر الهواتف المحمولة إلى أعداد أكبر من السكان، بالإضافة إلى تلقي المشورة من الأطباء الصحة العامة ومراكز الرعاية الصحية الأساسية، وتوفير العلاج المجاني لبدائل النيكوتين.

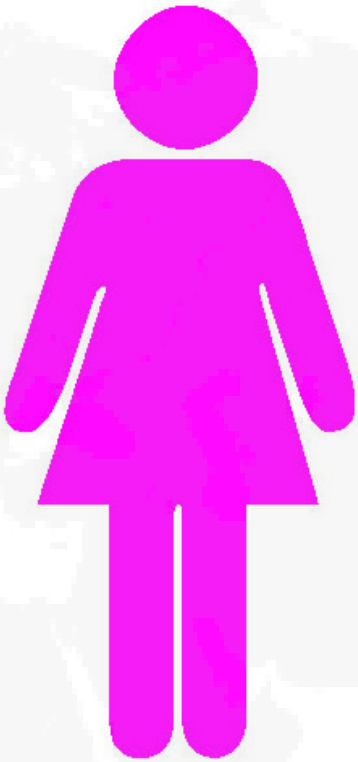

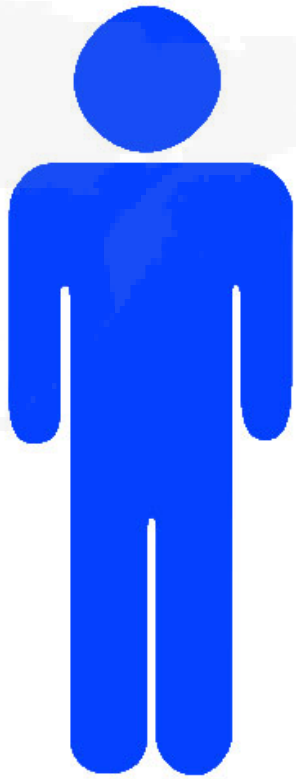

تقرير دولي يضع العديد من الاستراتيجيات لمكافحة الاستغلال بين الجنسين

أصدر الأمين العام للأمم المتحدة مؤخراً تقريره بعنوان "تدابير خاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين: نهج جديد".

وأنشأ الأمين العام مجموعة عمل متعددة رفيعة المستوى بقيادة جين هول لوت، المنسّقة الخاصة له، وكلّف هذه المجموعة بالقيام بمهمّة عاجلة هي تطوير استراتيجيّة لتحقيق تحسينات واضحة وقابلة للقياس في طريقة المنظومة لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والاستجابة لهما.

وفي رسالة له، قال الأمين العام: "إن تلك الأعمال الوحشية ينبغي ألا تحدث على الإطلاق، ومن المؤكّد أن أي شخص يعمل مع الأمم المتحدة بأية صفة، ينبغي ألا يكون له أي ارتباط بهذه الجرائم المشينة والنكراء".

ويؤكّد التقرير على أن الاستغلال والانتهاك الجنسيين ليسا محصورين بقوّات حفظ السلام فقط، إنما ممكن أن يحدثا داخل أي منظمة كما في أي جزء آخر في الأمم المتحدة. لذلك، من الضروري أن تعالج الأمم المتحدة هذه المشكلة من خلال اعتماد نهج جديد على نطاق المنظومة.

ويُسلّم الأمين العام بأن "الغالبيّة العظمى من أفراد قوات الأمم المتحدة وموظفيها يؤدّون عملهم بفخر وكرامة واحترام للأشخاص الذين يقدّمون لهم المساعدة والحماية، في ظروف كثيراً ما تكون محفوفة بالمخاطر والمصاعب، مقدّمين في ذلك تضحيات شخصيّة كبيرة". وأضاف: "غير أن منظمتنا لا تزال تصارع آفة الاستغلال والانتهاك الجنسيين، على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت على مدى سنوات عديدة للتصدي لها".

و كررت جين هول لوت، المنسقة الخاصة المعنية بتحسين استجابة الأمم المتحدة للاستغلال والانتهاك الجنسيين، قلق الأمين العام أنطونيو غوتيريش من أن «انعدام المساواة العميق بين الجنسين هو لب الاستغلال والانتهاك الجنسيين».

وأضافت السيدة لوت في حوار مع أخبار الأمم المتحدة، قبيل نشر تقرير الأمين العام المعنون التدابير الخاصة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين: نهج جديد، «إن مشكلة الاستغلال والانتهاك الجنسيين ليست جديدة على الأمم المتحدة، كما أنها ليست فريدة من نوعها، ولكن الأمم المتحدة أصبحت مرتبطة بشكل فريد بهذه القضية، إنها تحدث في مختلف أجزاء منظومتنا. وهذا يحدث في كل مجتمع في جميع أنحاء العالم، فالأمر ليس حصرياً فقط على القوات، بل في الواقع فإن عمليات المساعدة الإنسانية تخلق مخاطر أكبر بسبب استمرارها الوثيق ومشاركتها العميقة مع السكان الضعفاء للغاية، نحن بحاجة إلى البدء في التفكير بعناية في كيف يمكن أن نصبح مثالاً عالمياً لمنظمة تقوم على أفضل الممارسات، وهنا يجب أن نكون واضحين جداً في ماهية معاييرنا».

الأمم المتحدة تؤكد على ضرورة بذل المزيد من الجهود لإنهاء التمييز بين الجنسين

استراتيجية من أربعة عناصر:

وبينما وصفت السيدة لوت الاستراتيجية الجديدة للأمم المتحدة لمعالجة الاستغلال والاعتداء الجنسيين قالت: «علينا أن نفعل الأفضل، وعلينا أن نفعل المزيد».

- الضحايا أولاً: تؤكد السيدة لوت على «وضع احتياجات وكرامة الضحايا في صميم جهودنا، ليس فقط من حيث المساعدات الطبية، بل أيضاً من ناحية حقوقهم».

- إنهاء الإفلات من العقاب: حيث ينظر الأمين العام عبر نطاق المنظومة ككل في سبل العودة إلى قيم المنظمة،

وتحسين الإبلاغ عن هذه الحوادث وتعزيز التحقيقات وإيجاد قدر أكبر من الشفافية والمتابعة.

- الوصول إلى خبراء خارجيين بشكل أوسع.

- زيادة التواصل الاستراتيجي: من أجل تثقيف الجمهور بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وكيفية العمل معاً لمكافحتهما وزيادة الشفافية في جميع عناصر استراتيجية الاستجابة.

ومن خلال جهود وضع الضحايا أولاً، أعلن الأمين العام غوتيريش عزمه تعيين مدافع عن حقوق الضحايا في مقر الأمم المتحدة، كما دعا كل بعثة من بعثات الأمم المتحدة الميدانية الأربع التي تمثل أكبر عدد من الحوادث، إلى تعيين واحد في الميدان أيضاً.

وتوجد بعثات حفظ السلام الأربع في جمهورية أفريقيا الوسطى وهايتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان.

ومن جانبه أوضح أتول كاري، رئيس إدارة الدعم الميداني في الأمم المتحدة - الذي يتناول معالجة الاستغلال والانتهاك الجنسيين في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة - في مقابلة منفصلة أنه يجري اتخاذ تدابير بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء لمعالجة هذه الآفة في الميدان وتوفير المساعدة الأساسية للضحايا. وأضاف قائلاً: «أحد أهم الأعمال التي يقوم بها حفظة السلام هو حماية المدنيين، الهدف من ذلك هو أن يكون هناك فهم واضح بأنه في الوقت الذي يحمون فيه الناس يجب ألا يصبحوا جناة. الحامي لا يمكن أن يصبح مفترساً، ولا يمكن أن يكون شخصا يستغل الناس. أنتم تعرفون أن مئات الآلاف من حفظة السلام يقومون بعمل عظيم، لقد ضحى الآلاف من حفظة السلام بحياتهم من أجل قضية السلام والأمن، لا أريد أن يشوش هذا الجهد بسبب أعمال ما يقرب من ثلاثين أو أربعين أو خمسين شخصاً، لذلك نحن بحاجة إلى وقف تلك الأعمال قبل أن تنتشر، وهذا هو السبب في أنني ما زلت أشعر بالقلق. لذلك رجاءً اسمحوا لنا وساعدونا في السيطرة على هذه القلة، رجاءً أبلغونا عن الحالات، وتقدموا إلينا واثقين من أننا سنوفر لكم الحماية وسنحاول تقديم المساعدة لكم واتخاذ إجراءات ضد مرتكبي هذه الحوادث، ولكن أبلغوا عنها».

وتشمل التدابير الوقائية التدريب الإلزامي وإدارة المخاطر، تعزيز فحص القوات والشرطة الواردة، وتوزيع «بطاقات الأعذار ممنوعة» على جميع الموظفين النظاميين والمدنيين ليحملوها في الميدان كجزء من الجهود التعليمية.

وتشمل أيضاً نشر فرق الاستجابة الفورية، والتدابير التأديبية، وإعادة الأفراد النظاميين إلى الوطن، والمساءلة الجنائية، بما في ذلك السجن المحتمل.

كما حسنت الدول الأعضاء من تدابير التحقيق التي قامت بها، وسهلت تقديم المساعدة إلى الضحايا.

وفي حين أن الدول الأعضاء قد وفرت قدراً أكبر من التعاون، يجري الاضطلاع بعمل جماعي أيضاً في توعية المجتمعات المحلية التي تعيش بالقرب من قواعد الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال الرسائل التي تبثها محطات الإذاعة التابعة للأمم المتحدة على الأرض.

وفيما يتعلق بنهج الاستجابة للاستغلال والانتهاك الجنسيين، أكدت السيدة لوت أن هذه مشكلة يتعين معالجتها على نطاق منظومة الأمم المتحدة، من خلال التفكير في كيفية إرساء مثال عالمي لمنظمة تقوم على معايير أفضل الممارسات.

وعلى غرار ثقافة التميز والاحتراف المهني، قام الأمين العام بتنقيح سياسة حماية المبلغين عن المخالفات، كما تقول السيدة لوت «أصدر الأمين العام سياسة منقحة بشأن المبلغين عن المخالفات. الناس بحاجة إلى الشعور بالثقة في أنهم إذا ما أبلغوا عن مخالفات فلن تتم معاقبتهم، وأن قيادتهم ستأخذ ما يقلقهم على محمل الجد، وأننا سنحقق في شكواهم بشكل منصف وشامل. ولدينا الحق في أن نتوقع الأفضل من بعضنا البعض».

وأشارت إلى أن الأمين العام يعتزم إعادة ربط أفراد الأمم المتحدة بقيم ومبادئ المنظمة، لفهم ما يعنيه ارتداء الخوذة الزرقاء أو العمل تحت العلم الأزرق، أو كشريك مع المنظمة الأممية أو بتفويض منها، وفي كل مجال.

وهي استجابة يرغب الأمين العام في توطيدها مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول الأعضاء والمجتمع المدني والمنظمات الدولية غير الحكومية.

وبحسب التقرير فإن الاستغلال والانتهاك الجنسيين يتجذّران بعمق في اللامساواة والتمييز بين الجنسين، والأمين العام مقتنعٌ بأن زيادة عدد النساء في جميع أنشطة الأمم المتحدة، بما في ذلك الخدمة في قوات حفظ السلام العسكريّة، من شأنها تعزيز جهود الأمم المتحدة لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والاستجابة لهما.

وأوضح التقرير أن النهج الجديد الذي وضعه الأمين العام لمكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين يسعى أيضًا إلى بناء شراكة وثيقة مع الدول الأعضاء للقضاء على هذه الآفة، الأمر الذي يتطلّب من جميع الجهات المعنيّة أن تجد القوّة في وحدتها، ودعا الأمين العام كل الأطراف إلى تحقيق هذه الأهداف معًا قائلًا: "فلنفعل ذلك من أجل كل الذين يتطلعون إلى الأمم المتحدة كي توفّر لهم ما يحفظ حياتهم من حماية ودعم، ومن أجل عشرات الآلاف من موظفي الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم الذين يقدّمون المساعدة بشجاعة والتزام بالمثل العليا".

وأكد التقرير التزام الأمين العام تنفيذ هذه الاستراتيجية، وقد أعطى تعليماته لكل المسؤولين القياديين لديه ويتوقّع منهم اتخاذ إجراءات فوريّة بهذا الصدد، وقال: "نحن مدينون للشعوب التي نخدمها، لكل هؤلاء النساء والرجال والأطفال الذين يعتبرون علم الأمم المتحدة رمزًا قيّمًا بقدر ما هو غير مادي، ألا وهو الأمل".

محاور استراتيجية مكافحة الاستغلال و الانتهاك بين الجنسين

* وضع حقوق وكرامة ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين في طليعة جهودنا.
* ترسيخ المزيد من الشفافيّة في إعداد التقارير والتحقيقات في محاولة لإنهاء إفلات المدانين بارتكاب الجرائم والانتهاكات من العقاب.
* بناء شبكة من الجهات المعنيّة المتعددة لدعم جهود الأمم المتحدة في منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والاستجابة لهما.
* إذكاء الوعي وتبادل أفضل الممارسات لإنهاء هذه الآفة.

البنك الدولي يطلق مبادرة للتصدي لتحديات تمويل التعليم

التعليم هو من حقوق الإنسان، ويمثل محركاً قوياً للتنمية وأحد أقوى أدوات الحد من الفقر وتحسين الصحة والمساواة بين الجنسين والسلام والاستقرار.

يتيح التعليم عوائد كبيرة مستمرة من حيث الدخل وهو أهم عامل لضمان تكافؤ الفرص، وبالنسبة للأفراد، فإنه يعزز التوظيف والإيرادات والصحة والحد من الفقر، فعلى الصعيد العالمي، هناك زيادة بنسبة ٩٪ في ساعة الإيرادات مقابل كل عام إضافي من التعليم المدرسي، وبالنسبة للمجتمعات، فإنه يدفع النمو الاقتصادي على المدى الطويل، ويحفز الابتكار ويدعم المؤسسات ويعزز التماسك الاجتماعي، وبالفعل، فإن ضخ استثمارات ذكية فعالة في المواطنين أمر بالغ الأهمية لتنمية رأس المال البشري الذي سينهي الفقر المدقع.

التعليم هو من حقوق الإنسان، ويمثل محركاً قوياً للتنمية وأحد أقوى أدوات الحد من الفقر وتحسين الصحة والمساواة بين الجنسين والسلام والاستقرار.

يتيح التعليم عوائد كبيرة مستمرة من حيث الدخل وهو أهم عامل لضمان تكافؤ الفرص. وبالنسبة للأفراد، فإنه يعزز التوظيف والإيرادات والصحة والحد من الفقر، فعلى الصعيد العالمي، هناك زيادة بنسبة ٩٪ في ساعة الإيرادات مقابل كل عام إضافي من التعليم المدرسي. وبالنسبة للمجتمعات، فإنه يدفع النمو الاقتصادي على المدى الطويل، ويحفز الابتكار ويدعم المؤسسات ويعزز التماسك الاجتماعي. وبالفعل، فإن ضخ استثمارات ذكية فعالة في المواطنين أمر بالغ الأهمية لتنمية رأس المال البشري الذي سينهي الفقر المدقع.

مع إعلان البنك الدولي عن هدف جديد طموح للحد من فقر التعلم (نسبة الأطفال في سن ١٠ سنوات الذين لا يستطيعون قراءة قصة بسيطة وفهمها)، ستحتاج البلدان إلى تعبئة المزيد من التمويل وإيجاد طرق لاستخدامه على نحو أكثر كفاءة وإنصافًا وفعالية، ولدعم هذه الجهود، أطلق البنك الدولي منصة عالمية لتمويل التعليم تهدف إلى مساعدة الحكومات على تقوية

© صفحة تهتم بنشر أهم المشاريع الدولية للعديد من المنظمات و المختصين و المهتمين بحقوق الإنسان من أجل العمل على تحسين حقوق الإنسان في العالم

أنظمة تمويل التعليم، وتحسين مخرجات التعلم في نهاية المطاف.

في الشهر الماضي، انضم وزراء وكبار المسؤولين من أكثر من ١٠ بلدان إلى ممثلين من البنك الدولي والمنظمات الشريكة لإطلاق منصة تمويل التعليم، وناقش المشاركون تحديات تمويل التعليم، من نقص التمويل إلى السياسات المستدامة ماليًا والموارد التي يساء استخدامها – والدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المنصة في التصدي لها، وقالت آنيت ديكسون، نائبة رئيس البنك الدولي لشؤون التنمية البشرية، إن هذه المنصة هي ثمرة المناقشات مع الحكومات بشأن خطط التمويل الرامية إلى تحسين مخرجات التعلم. وأضافت: «نحن نعلم أن البلدان النامية بحاجة إلى تنفيذ استثمارات أكثر وأفضل لتحسين مخرجات التعلم. وستساعد منصة تمويل التعليم الحكومات على تنفيذ خططها للتمويل لتحقيق نتائج أسرع».

مع إعلان البنك الدولي عن هدف جديد طموح للحد من فقر التعلم (نسبة الأطفال في سن ١٠ سنوات الذين لا يستطيعون قراءة قصة بسيطة وفهمها)، ستحتاج البلدان إلى تعبئة المزيد من التمويل وإيجاد طرق لاستخدامه على نحو أكثر كفاءة وإنصافًا وفعالية، ولدعم هذه الجهود، أطلق البنك الدولي منصة عالمية لتمويل التعليم تهدف إلى مساعدة الحكومات على تقوية أنظمة تمويل التعليم، وتحسين مخرجات التعلم في نهاية المطاف.

استراتيجية البنك الدولي و التعليم:

تركز استراتيجية مجموعة البنك الدولي بشأن التعليم على الصعيد العالمي على تحقيق «التعلم للجميع» وضمان أن يتمكن جميع الأطفال من الذهاب إلى المدرسة وأن يتعلموا. ومجموعة البنك الدولي ملتزمة بمساعدة مختلف البلدان على بلوغ الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة الذي يدعو إلى إتاحة الحصول على تعليم جيد وتوفير فرص للتعلم أمام الجميع بحلول عام ٢٠٣٠، وساعدت المجموعة على صياغة إطار عمل التعليم ٢٠٣٠ وهي من الأطراف الموقعة. وتسترشد بهذا الإطار البلدان المختلفة خلال عملها على تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.

ولجعل هذه الرؤية حقيقة واقعة، تعمل مجموعة البنك الدولي مع مختلف البلدان على تحسين نظمها التعليمية وتحديد أفضل الطرق لتعلم الأطفال والشباب ومن يحتاجون إلى مهارات في مرحلة لاحقة في مرحلة البلوغ والذين يشكل المستقبل أمامهم تحديات جديدة.

فيما يلي بعض نتائج التعليم التي حققتها مجموعة البنك الدولي على مستوى البلدان:

في بيلاروسيا، يعمل مشروع تحديث التعليم في بيلاروسيا على تحسين جودة التعليم العام من خلال إعادة تأهيل المدارس في جميع أنحاء البلاد، بالإضافة إلى بناء نظام شامل لإدارة التعليم والمعلومات. من خلال هذا المشروع، تشارك بيلاروسيا أيضًا لأول مرة في برنامج ٢٠١٨ لتقييم الطلاب الدوليين، في محاولة لقياس أداء الطلاب في الرياضيات والعلوم والقراءة. كما تعمل مجموعة البنك الدولي مع الحكومة على تطوير وتجريب آلية تمويل الطالب للفرد الواحد، والتي تغطي ٦٤٢ مدرسة، أي حوالي خمس جميع المدارس في البلاد.

في هايتي، يقدم دعم مجموعة البنك الدولي أكثر من ٤٣٧ ألف إعفاء من الرسوم الدراسية، مما يتسنى معه ذهاب نحن ١٨٠ ألف شاب محروم إلى المدرسة، بالإضافة إلى ذلك، سمحت الوجبات الساخنة الجيدة اليومية لأكثر من ٣٧٢ ألف طالب والدعم المالي لما يقدر بنحو ٢٨٠٠ مدرسة بإعادة فتح العديد من المؤسسات التعليمية عقب الدمار الذي أحدثه زلزال عام ٢٠١٠، يركز دعم مجموعة البنك الدولي أيضًا على جودة التعليم: وأسفر برنامج للتعجيل بتدريب المعلمين قبل التحاقهم بالخدمة عن توفير ٣٥٧٠ معلماً إضافياً مؤهلاً بالمدارس الابتدائية.

وفي الهند، يدعم أكثر من ٣٦٠٠ مدرسة الآن تعليم ٤٠٠ ألف تلميذة في الفئة العمرية ١٠-١٤ عاماً. وهذه المدارس الداخلية، التي توفر السكن والغذاء علاوة على التعليم الثانوي ذي الدوام الكامل، تحظى بمساندة من المشروع الثالث للتعليم الابتدائي بالهند.

وفي إندونيسيا عام ٢٠١٦، تم تدريب أكثر من ١٥ ألف معلم في ٢٥ مقاطعة بأنحاء البلاد على تقديم التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في إطار برنامج تعليم الطفولة المبكرة – جيل ذكي بالقرى، وعزز البرنامج، الذي بدأ في عام ٢٠١٦، التعاون بين مختلف الوزارات لزيادة فرص تنمية الطفولة المبكرة، لا سيما في المناطق الفقيرة والريفية من البلاد، ففي إندونيسيا، هناك ما يقدر بنحو ٢٠ ألف قرية – أو حوالي ٣٠٪ من جميع القرى في البلاد – لا تتوفر لهم إمكانية الوصول إلى مرافق التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.

وفي الأردن، قامت الحكومة بدمج أكثر من ١٣٠ ألف طفل سوري لاجئ في المدارس الحكومية وتعتزم زيادة هذا العدد إلى ١٦٠ ألفا بدعم من برنامج دعم إصلاح التعليم الممول من مجموعة البنك الدولي. كما يساعد دعم المجموعة البلاد في مراجعة مناهجها الدراسية للصفوف المبكرة وتوسيع الوصول إلى مرحلة ما قبل المدرسة، وذلك بهدف الوصول إلى معدل تسجيل بنسبة ٨٥٪ على مدار السنوات الخمس المقبلة، كما قام الأردن بتطبيق نظام جديد لإدارة معلومات التعليم (OpenEMIS)، ويقوم بإصلاح نظام التقييم الوطني لقياس ومراقبة تعلم الطلاب وتقديم الدعم المناسب للطلاب.

وفي لبنان، قامت الحكومة بدمج ٢٢٠ ألف طفل لاجئ سوري في المدارس الحكومية، مما زاد عدد الطلاب في المدارس الحكومية بأكثر من ٨٠٪ في أربع سنوات فقط. ويواصل الدعم الممول من مجموعة البنك الدولي لتعليم جميع الأطفال (RACE 2) مساندة الحكومة في توفير إمكانية حصول الأطفال اللاجئين على التعليم، وتحسين جودة التعليم للجميع، وتعزيز أنظمة التعليم في البلاد.

وفي نيكاراجوا، أسهم مشروع مساندة استراتيجية قطاع التعليم في اعتماد أكثر من ٢٣٠٠ من معلمي المدارس قبل الابتدائية بالمجتمعات المحلية – أي حوالي ربع الإجمالي الوطني – بعد اجتيازهم عامين من التدريب. وعلاوة على ذلك، وزع المشروع ١٩١ ألف كتاب على طلاب المدارس الثانوية في خمس مواد دراسية رئيسية هي: اللغة الإسبانية وآدابها، والرياضيات، والعلوم الطبيعية، والعلوم الاجتماعية، واللغة الإنجليزية.

وفي نيجيريا، وافقت مجموعة البنك الدولي على تقديم تمويل إضافي مقداره ١٠٠ مليون دولار من أجل مشروع الاستثمار في برامج التعليم الولائية الذي سيسهم في عودة التلاميذ، ولاسيما الفتيات، إلى المدارس بولايات بورنو، ويوبي، وأداماوا، وباوتشي، وجومبو، وتارابا الواقعة بشمال شرق نيجيريا. وبمعاونة الشركاء، سيساعد المشروع على تحديد الأطفال المتسربين من المدارس، ولاسيما البنات، ووضع استراتيجية لإعادتهم إلى المدرسة.

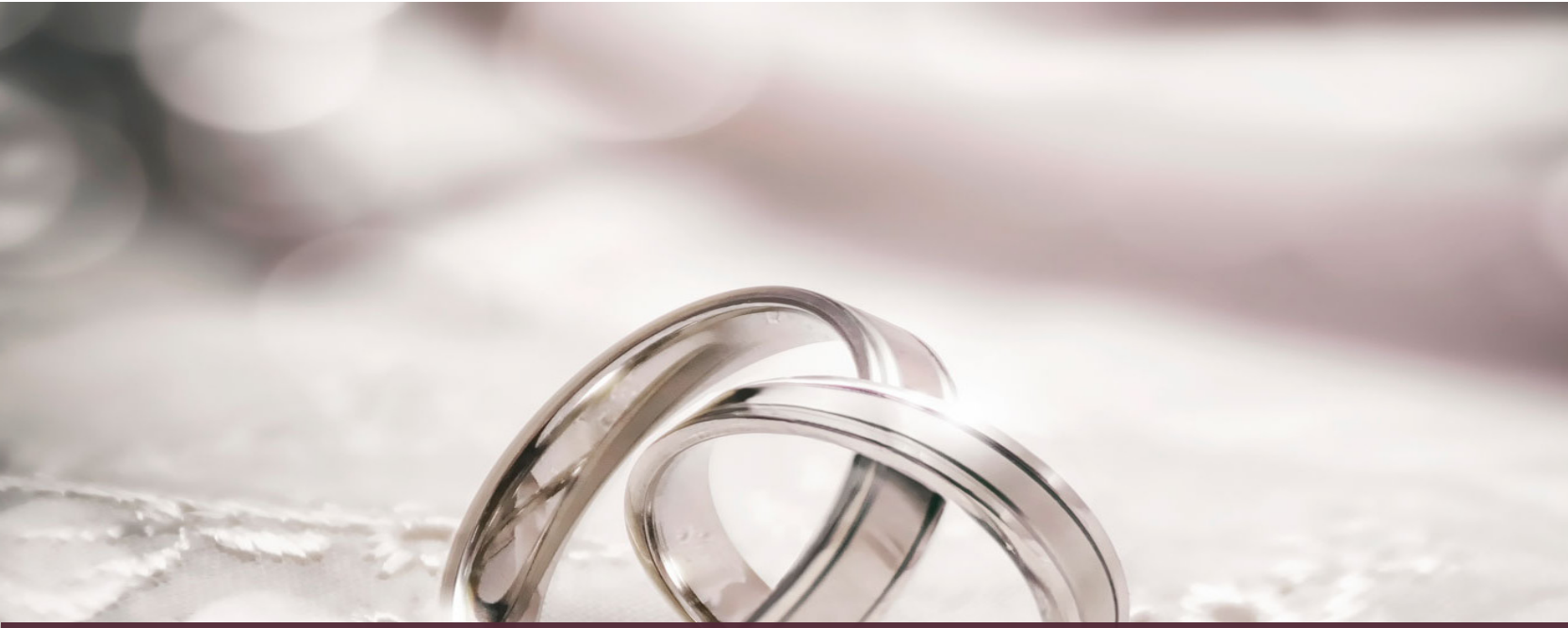

اليونيسيف: تم تلافي ٢٥ مليون حالة زواج أطفال في العقد الماضي

قالت اليونيسف مؤخراً إن انتشار زواج الأطفال يتناقص على الصعيد العالمي، في الوقت الذي حققت فيه عدة بلدان تقليصات كبيرة في هذا المجال في السنوات الأخيرة، وعموماً، تراجعت نسبة النساء اللاتي تزوجن في سن الطفولة بمقدار ١٥ في المئة خلال العقد الماضي، وذلك من امرأة واحدة من كل أربع نساء، إلى حوالي امرأة واحدة من كل ٥ نساء.

فقد حققت منطقة جنوب آسيا أكبر تراجع في ظاهرة زواج الأطفال في العالم خلال السنوات العشر الماضية، إذ تناقص الخطر بأن تتزوج الفتاة قبل بلوغها سن الثامنة عشرة بمقدار يزيد عن الثلث، وذلك من حوالي ٥٠ في المئة إلى ٣٠ في المئة، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى التقدم الذي أحرزته الهند، ومن بين الأسباب التي أدت إلى هذا التغيير، زيادة معدلات تعليم البنات، والاستثمارات الحكومية الاستباقية في رفاه الفتيات المراهقات، والرسائل العامة القوية حول عدم شرعية زواج الأطفال والأذى الذي ينشأ عنه.

وقالت أنجو مالهوترا، المستشارة الرئيسية لليونيسف في مجال النوع الجنساني، "عندما تُجبر الفتاة على الزواج وهي طفلة، فإنها تواجه تبعات فورية وعلى مدى حياتها، إذ تتناقص فرصتها بإتمام دراستها، في حين تزداد احتمالية تعرضها للإساءة من قبل زوجها واحتمالية تعرضها لتعقيدات أثناء الحمل. وثمة تبعات اجتماعية هائلة أيضاً، وخطر أكبر بتواصل حلقات الفقر بين الأجيال، ونظراً للتأثير الذي يتركه زواج الأطفال على حياة الفتيات اليافعات والتغيير الدائم الذي يحدثه فيها، فإن أي تقليص يشهده يمثل تطوراً إيجابياً، بيد أن أمامنا شوطاً طويلاً لنقطعه".

ووفقاً للبيانات الجديدة التي جمعتها اليونيسف، يُقدّر العدد الإجمالي للفتيات اللاتي يتزوجن في سن الطفولة حالياً بحوالي ١٢ مليون فتاة سنوياً، وتشير الأرقام الجديدة إلى تقليص تراكمي في العالم يبلغ ٢٥ مليون حالة زواج، أي أقل مما كان متوقعاً بحسب المستويات العالمية قبل ١٠ سنوات، ومع ذلك، وبغية إنهاء هذه الممارسة بحلول عام ٢٠٣٠ - تحقيقاً للغاية التي حددتها أهداف التنمية المستدامة - يجب تعجيل التقدم إلى حد كبير، وإذا لم يتحقق مزيد من التعجيل، فستتزوج ١٥٠ مليون فتاة أخرى قبل بلوغهن سن الثامنة عشرة بحلول عام ٢٠٣٠.

وعلى مستوى العالم، يُقدّر بأن ٦٥٠ مليون امرأة على قيد الحياة حالياً تزوجن وهن في سن الطفولة. وفي حين كانت منطقة جنوب آسيا في الطليعة في مجال تقليص زواج الأطفال خلال العقد الماضي، أخذ العبء الدولي لظاهرة زواج الأطفال ينتقل إلى منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث هناك حاجة لزيادة معدلات التقدم زيادة كبيرة في هذا المجال كي تضاهي النمو السكاني، ومن بين الفتيات الحديثات الزواج في الفترة الأخيرة، فإن حوالي واحدة من كل ثلاث يعشن حالياً في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بالمقارنة مع واحدة من كل خمس قبل عقد من الزمن.

وتشير البيانات الجديدة أيضاً إلى إمكانية تحقيق التقدم في القارة الأفريقية، ففي إثيوبيا - التي كانت سابقاً بين البلدان الخمسة التي تشهد أكبر عدد من زيجات الأطفال في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى - تراجع انتشار هذه الظاهرة بمقدار الثلث في السنوات العشر الماضية.

وقالت مالهوترا، "كل حالة زواج أطفال يجري منعها تمنح طفلة أخرى فرصة لتحقيق إمكاناتها. ولكن بما أن العالم تعهّد بإنهاء زواج الأطفال بحلول عام ٢٠٣٠، سيتعين علينا بصفة جماعية أن نضاعف جهودنا لمنع سلب الطفولة من ملايين الفتيات من جراء هذه الممارسة المدمرة، تُحسب تقديرات انتشار زواج الأطفال على صعيد العالم والمناطق استناداً إلى التقديرات الوطنية في قواعد البيانات العالمية لدى اليونيسف، وهي تتألف من بيانات وطنية تمثيلية من أكثر من ١٠٠ بلد، وتُستقى البيانات الوطنية بشأن زواج الأطفال بصفة أساسية من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، بما في ذلك المسح العنقودي المتعدد المؤشرات الذي تدعمه اليونيسف، والاستقصاءات الديمغرافية والصحية التي تدعمها وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، البيانات الديمغرافية مستمدة من شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة.

اعرف أكثر عن منظمة أوكسفام

نشأتها:

أوكسفام هي منظمة عالمية تمثل الملايين من الأشخاص ممن يشاركون المبدأ القائم على أساس أن العالم غني بالموارد وأن الفقر ليس أمراً حتمياً، فمنذ نشأة منظمة أوكسفام كمؤسسة خيرية صغيرة في عام ١٩٤٢، تحت إسم «لجنة أوكسفورد للإغاثة من المجاعة»، نمت أوكسفام نمواً كبيراً لتصبح اليوم إحدى أكبر المنظمات الخيرية الدولية المستقلة في مجالي الإغاثة والتنمية، وتدار أوكسفام اليوم كاتحاد دولي يضم ١٩ منظمة زميلة مراكزها منتشرة حول العالم تعمل في أكثر من ٩٠ بلد بالتشارك مع منظمات محلية وعالمية أخرى من أجل التوصل إلى حلول دائمة للفقر.

تتبنى منظمة أوكسفام مع شركائها المحليين المواقف المنحازة للشعوب الفقيرة والمستضعفة في المحافل الدولية دون أي إعتبارات أو إنتماءات سياسية أو دينية. فعالمياً تتعاون أوكسفام مع الهيئات المعنية في الأمم المتحدة وتشارك بإنتظام في إجتماعاتها الدولية وكذلك مع منظمات عديدة دولية أخرى منها على سبيل المثال مؤتمرات منظمة التجارة العالمية، والمنتدى الاقتصادي العالمي، ومؤتمر الأمم المتحدة السنوي حول التغير المناخي، وتبذل أوكسفام قصارى جهدها للتأثير في السياسات العالمية التي تؤثر على فقراء العالم.

رؤيتها:

تتمحور رؤية منظمة أوكسفام حول إيجاد عالم خال من الفقر والعمل على إيجاد حلول من شأنها تعزيز مفاهيم العدل والمساواة الإجتماعية لعالم يتمتع فيه الجميع بحقوقهم كاملة.

أهدافها:

هدف المنظمة الرئيس هو العمل على إيجاد حلول دائمة للفقر كجزء من حركة عالمية من أجل التغيير، تجتهد أوكسفام بالعمل لتمكين الأشخاص لتأمين مستقبل آمن وعادل وخال من الفقر.

تحقيق أهدافها:

لتحقيق أهدافها تعمل على تنفيذ برامج التنمية المستدامة القائمة على الحقوق ورفع الوعي لدى الشعوب وقيادة الحملات الجماهيرية والمساعدة الإنسانية في حالات الكوارث والصراعات، حيث تعمل مع شركاء محليين وعالمين في تحدى الأسباب المؤدية للظلم والفقر.

اعرف حقوقك و واجباتك

الجزء الثامن من «اتفاقية حقوق الطفل»

المادة الرابعة و العشرون

١. تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه وبحقه في مرافق علاج الأمراض وإعادة التأهيل الصحي، وتبذل الدول الأطراف قصارى جهدها لتضمن ألا يحرم أي طفل من حقه في الحصول على خدمات الرعاية الصحية هذه.

٢. تتابع الدول الأطراف إعمال هذا الحق كاملاً وتتخذ، بوجه خاص، التدابير المناسبة من أجل:

(أ) خفض وفيات الرضع والأطفال.

(ب) كفالة توفير المساعدة الطبية والرعاية الصحية اللازمتين لجميع الأطفال مع التشديد على تطوير الرعاية الصحية الأولية.

(ج) مكافحة الأمراض وسوء التغذية حتى في إطار الرعاية الصحية الأولية، عن طريق أمور منها تطبيق التكنولوجيا المتاحة بسهولة وعن طريق توفير الأغذية المغذية الكافية ومياه الشرب النقية، آخذة في اعتبارها أخطار تلوث البيئة ومخاطره.

(د) كفالة الرعاية الصحية المناسبة للأمهات قبل الولاة وبعدها.

(هـ) كفالة تزويد جميع قطاعات المجتمع، ولا سيما الوالدين والطفل، بالمعلومات الأساسية المتعلقة بصحة الطفل وتغذيته، ومزايا الرضاعة الطبيعية، ومبادئ حفظ الصحة والإصحاح البيئي، والوقاية من الحوادث، وحصول هذه القطاعات على تعليم في هذه المجالات ومساعدتها في الاستفادة من هذه المعلومات.

(و) تطوير الرعاية الصحية الوقائية والإرشاد المقدم للوالدين، والتعليم والخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة.

٣. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الفعالة والملائمة بغية إلغاء الممارسات التقليدية التي تضر بصحة الأطفال.

٤. تتعهد الدول الأطراف بتعزيز وتشجيع التعاون الدولي من أجل التوصل بشكل تدريجي إلى الإعمال الكامل للحق المعترف به في هذه المادة، وتراعى بصفة خاصة احتياجات البلدان النامية في هذا الصدد.

المادة الخامسة و العشرون

تعترف الدول الأطراف بحق الطفل الذي تودعه السلطات المختصة لأغرض الرعاية أو الحماية أو علاج صحته البدنية أو العقلية في مراجعة دورية للعلاج المقدم للطفل ولجميع الظروف الأخرى ذات الصلة بإيداعه.

* دخلت اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (OHCHR) حيز النفاذ في ٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠م، و هي تُعد الاتفاقية التي تؤكد على حقوق الطفل في الحماية و التعليم و الرعاية الصحية و المأوى و التغذية السليمة، وانضمت المملكة لهذه الاتفاقية بتاريخ ١٩٩٦/١/٢٦م، مع تحفظ عام على كل ما يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

المستشار القانوني
خالد بن عبد الرحمن الفاخري

هل يحق للمدعي أو المدعى عليه تقديم طلبات عارضة أثناء نظر الدعوى من قبل المحكمة ؟

يحق لكل من المدعي والمدعى عليه التقدم بطلباتهم العارضة أثناء سير الدعوى و الطلبات التي يمكن للمدعي تقديمها أثناء نظر الدعوى وهي:

أ- ما يتضمن تصحيح الطلب الأصلي، أو تعديل موضوعه لمواجهة ظروف طرأت أو تبينت بعد رفع الدعوى.

ب - ما يكون مكملاً للطلب الأصلي ، أو مترتباً عليه ، أو متصلاً به اتصالاً لا يقبل التجزئة.

ج - ما يتضمن إضافة أو تغييراً في سبب الدعوى مع إبقاء موضوع الطلب الأصلي على حاله.

د - طلب الأمر بإجراء تحفظي أو وقتي.

هـ- ما تأذن المحكمة بتقديمه مما يكون مرتبطاً بالطلب الأصلي.

و الطلبات التي يمكن للمدعى عليه تقديمها أثناء نظر الدعوى تتمثل فيما يلي:

أ - طلب المقاصة القضائية.

ب - طلب الحكم له بتعويض عن ضرر لحقه من الدعوى الأصلية، أو من إجراء فيها.

ج - أي طلب يترتب على إجابته ألا يحكم للمدعي بطلباته كلها أو بعضها، أو أن يحكم له بها مقيدة بقيد لمصلحة المدعى عليه.

د - أي طلب يكون متصلاً بالدعوى الأصلية اتصالاً لا يقبل التجزئة.

هـ - ما تأذن المحكمة بتقديمه مما يكون مرتبطاً بالدعوى الأصلية.

كاريكاتير

نقلاً عن صحيفة الجزيرة

وزارة العدل ترقمن الأحكام بإطلاق الصك الإلكتروني.. والاستئناف متاح عبر "ناجز"

أعلنت وزارة العدل إطلاق خدمة الصك الإلكتروني في المحكمة العامة بالرياض، بعد نجاح التجربة في المحاكم العمالية، حيث تسعى الوزارة بشكل مستمر للتحول الإلكتروني للإجراءات والتسهيل على المستفيدين، وتقديم الخدمة بطريقة ميسرة.

وأشارت الوزارة إلى أنه إضافة إلى استثمار الوقت بالشكل الصحيح، فقد فعّلت الوزارة "الصك الإلكتروني" في المحكمة العامة بالرياض حيث جرى تحويل أهم خطوات العمل القضائي إلى التعامل الإلكتروني؛ إذ تعد خدمة "الصك الإلكتروني" نقلة نوعية في الإجراءات القضائية.

وقالت الوزارة: إن إصدار الصك والمصادقة عليه أصبح يتم من قبل رئيس الدائرة مباشرة، فيما يجري تسليم صورة الحكم للأطراف بشكل إلكتروني برسالة نصية على الجوال المسجل في أبشر دون الحاجة للإجراءات الورقية ودون الحاجة لحضور أطراف القضية للمحكمة لاستلام صورة الصك.

وبينت الوزارة أن خاصية الاعتراض على الأحكام متاحة للأطراف النزاع من خلال البوابة ويجري استلامها ورفعها لمحاكم الاستئناف بشكل إلكتروني أيضاً، وكانت المحاكم العمالية في المملكة قد بدأت في وقت سابق بتفعيل الصك الإلكتروني، فيما سيجري تطبيقها على بقية المحاكم بشكل تدريجي قريبًا، حيث ستسهم هذه الخدمة بالارتقاء بالخدمات المقدمة للمستفيدين بما يتماشى مع التحول الرقمي والخطط التطويرية التي تعتمدها الوزارة.

الحضارة الرومانية و حقوق الإنسان

خالد بن عبد الرحمن الفاخري
الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
Nshr1@yahoo.com

يتبادر إلى الذهن عند ذكر الحضارة الرومانية، تلك الإمبراطورية المترامية الأطراف والتي أنشأت نظاماً خاصاً بها شمل مناطق شتى من العالم، حيث كانت المواطنة فيها ليست مقصورة على أحد الأمر الذي جعل من الإمبراطورية قوة عظمى، ومع هذه الصورة البراقة التي تظهر من خلال تقدم الإمبراطورية العمراني، وحكومات بلدياتها ذات الحكم الذاتي، إلا أن الإمبراطورية لم تستطع أن تطبق مبادئ العدل، والمساواة، والتي تعتبر من أهم مبادي حقوق الإنسان، كما فشلت في وضع أسس اقتصادية ثابتة ونظام سياسي عادل قائم على المشاركة السياسية، وعليه فإنها لم تتمكن من تحقيق فكرة العدالة بين شعوب إمبراطوريتها .

إذا نظرنا للمساواة في الحضارة الرومانية فإننا نجد أن الطابع المميز للمجتمع الروماني في عصوره المختلفة هو التقسيم الطبقي، والتفاوت في الحقوق والواجبات بين الأفراد والطبقات، فقد كان المجتمع الروماني عند ظهوره مكونا من طبقتين هما طبقة الأشراف، وتضم ربع السكان، وطبقة العامة، والعبيد، التي تضم ثلاثة أرباع السكان وبناءاً عليه فقد كان التمييز والتفاضل بين طبقة الأشراف والعامة شاملاً لكافة مجالات الحياة، أما حقوق المرأة فكانت منتهكة ومسلوبة، فليس لها حقوق سياسية حيث حرمت من الترشيح، والانتخاب، و تولي الوظائف العامة، كما أنها حرمت من حقوقها المدنية في مختلف مراحل حياتها فمنذ ولادتها تكون تحت سيطرة رب الأسرة، سيطرة مطلقة مسلوبة الإرادة ليس لها حق في التصرف في أي من شؤونها، وقد عرفت الحضارة الرومانية الرق وكان العبيد عنصراً أساسياً في اقتصاد الدولة، والأسرة المالكة للعبد، وقد انحطت مكانة العبيد في ظل الحضارة الرومانية ليقوم السيد باستغلاله بالطريقة التي تناسبه، فالعبيد يعملون نهاراً في الإقطاعيات، ويكبلون ليلاً بالسلاسل ويلقى بهم في الكهوف ليقضوا فيها الليل تحت حراسة رجال أشداء، غلاظ القلوب، وعقوباتهم كانت تتراوح بين الجلد والصلب، إضافة إلى استخدامهم كوسيلة لتسلية الأحرار من خلال المبارزات الوحشية، أو مقاتلة الأسود، وبذلك نرى أن الرقيق لم يكن لهم أي حق في مال، ولا ذمة، وليس من حقهم أن يقاضوا أو يشتكوا، بل كان للسيد عليهم حق الملكية من الاستعمال، والانتفاع، والتصرف، والإعدام، أما الحرية الدينية فقد شهدت العصور الرومانية أفظع حالات الانتهاك لحرية العقيدة خاصة بعد انتشار المسيحية واجتذابها للناس، وفي الختام نحمد الله على نعمة الإسلام والذي كرم الإنسان وحفظ له حقوقه من الامتهان والاستغلال.

المركز الرئيسي- الرياض : P.O.Box 1881 - Riyadh 11321 - Tel.: 0112102223 - Fax: 0112102202
مكتب جدة: Tel.:0126222261- Fax:0126222196 / فرع جازان: Tel.: 0173175566- Fax:0173173344
فرع الدمام: Tel.:0138098353- Fax:0138098354 / فرع الجوف: Tel.:0146258144- Fax:0146258155

فرع مكة: Tel.:0125545211- Fax:0125545212 / فرع عسير: Tel.: 0172269186- Fax: 0172310349
فرع المدينة: Tel.:0148664544 Ext.111- Fax:0148664544 / فرع القصيم: Tel.:0163855155- Fax:0163855335
الموقع على الإنترنت : www.nshr.org.sa / البريد الإلكتروني : nshr1@yahoo.com